الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY

الرقم : دم/شركات/٢٢٠
التاريخ : ٢٠١٢/٠٦/٠٧

للإفصاح

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين
عطوفة الاستاذ محمد طاش المحترم
عمّان – الأردن

تحية واحترام ،،،

اشارة الى تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق مادة رقم (٨) فقرة (ز).

نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والعشرون لمساهمي الشركة الأردنية للصحافة والنشر.

شاكرين حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير المالي
محمد جراح

٧ فبراير ٢٠١٢
الرقم ٧/٣٤٩
الجهة المختصة للإفصاح

ص.ب ٥٩١ عمان ١١١١٨ الاردن - شارع الملكة رانيا العبد الله - هاتف : ٥٦٠٨٠٠٠ (٩٦٢٦+) - فاكس : ٥٦٦٧١٧٠

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم : د م / شركات / 140
التاريخ : 2012/5/20

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والعشرون
لمساهمي الشركة الأردنية للصحافة والنشر

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة للسادة المساهمين لمناقشة الميزانية والبيانات الحسابية الختامية للسنة المنتهية في 2011/12/31.

عقدت الهيئة العامة للشركة الاردنية للصحافة والنشر المساهمة اجتماعها السنوي العادي التاسع والعشرين الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق التاسع والعشرون من شهر نيسان لعام 2012 في قاعة الندوات الكبرى في مبنى القسم التجاري والاعلانات –الطابق الثاني- الواقع بجوار المبنى الرئيسي للشركة وذلك لمناقشة الامور المدرجة على جدول الاعمال والمرسل للمساهمين حسب الاصول .
في بداية الجلسة رحب معالي الدكتور أمين المشاقبة بالأخوة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ورحب كذلك بمندوب مراقب عام الشركات السيد معن الشناق، وإذا أردتم قراءة كتاب التفويض للسيد معن لحضور اجتماع الهيئة العامة، وأعطي الكلمة للسيد مندوب مراقب عام الشركات (معن الشناق).

- رحب السيد مندوب مراقب الشركات بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة وكل من حضر، حيث افاد بأنه تم توجيه الدعوات من قبل إدارة الشركة إلى المساهمين وتم التحقق من أصولية توجيه هذه الدعوات و من تبليغهم والتحقق من الوكالات وقسائم التوكيل التي اوجب القانون أن تكون مودعة قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد للاجتماع.
- وأضاف حضر اجتماع الهيئة العامة 27 مساهما من أصل 866 مساهم بالشركة يحملون :
  - 2،996،428 سهما بالاصالة.
  - 282،637 سهما بالوكالة .
- أ ي بمجموع قدره 3.279.065 سهما وبنسبة حضور 72.87% من أسهم رأس مال الشركة البالغ 4.500.000 سهم/دينار.
- وحسب احكام قانون الشركات فان اجتماع الهيئة العامة العادي يكون قانونيا بحضور من يمثلون ما يزيد على 50% من أسهم الشركة المكتتب بها، أما فيما يتعلق بحضور أعضاء مجلس الإدارة وبموجب القانون يجب ان يتوافر النصاب القانوني ، حيث حضر 7 أعضاء من أصل 9 أعضاء وحضر مدقق حسابات الشركة مكتب KPMG السيد حاتم القواسمي وعليه يكون الحضور قانونيا وبناءا على ذلك تعتبر الجلسة قانونية وتعتبر القرارات الصادرة عن الهيئة العامة ملزمة للأعضاء الحاضرين والأعضاء الغير حاضرين وذلك لمناقشة ما هو مدرج على جدول الأعمال.
- ثم قام رئيس الجلسة بتعيين المدير المالي - السيد محمد الجراح للشركة كاتبا للجلسة ، ومراقبين اثنين من موظفين الشركة لغايات الفرز (إذا كان هناك فرز) وهم السيد صبري محمد حسن ونضال أبو الرب، وقام بتلاوة جدول إعمال الجلسة:-
- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن و العشرين السابق وإقراره.
- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة لعام 2011 والمصادقة عليه.
- تلاوة تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- مناقشة الميزانية والبيانات المالية الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليها وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في حدود القانون.
- انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- اية أمور اخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق القانون.

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

- وقام المدير المالي بتلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن والعشرين :- عقدت الهيئة العامة للشركة للصحافة والنشر المساهمة العامة المحدودة وذلك لمناقشة الامور المدرجة على الاعمال والمرسلة للمساهمين بخصوص البيانات المالية المعدلة عن عام 2010 في اجتماعها السنوي العادي الثامن والعشرين الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاربعاء الموافق الثامن والعشرون من شهر آذار لعام 2012 في قاعة الندوات الكبرى في الطابق الثاني للمبنى الموازي للمبنى الرئيسي للشركة لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال والمرسلة للمساهمين حسب الأصول وعلى وجه الخصوص إقرار البيانات المالية المعدلة عن عام 2010 بدأت وقائع الاجتماع بكلمة ترحيبية من معالي الدكتور أمين المشاقبة رئيس مجلس الإدارة وأعلن مندوب مراقب الشركات قانونية الاجتماع حيث توفر النصاب القانوني بحضور 28 مساهما من أصل 866 مساهما يحملون ما مجموعه 3،337،675 سهما وقد بلغ مجموع الأسهم بالأصالة 2،989،504 سهما وعدد الأسهم بالوكالة 348،171 سهما يشكل 74% من رأس مال الشركة البالغ 4.5 مليون سهم تحقق من إجراءات اجتماع الهيئة العامة وهي مطابقة لأحكام قانون الشركات ومن ثم تم تعيين كاتبا للجلسة السيد محمد الجراح المدير المالي للشركة ومراقبين اثنين من موظفي الشركة هم السيدان صبري حسن ونضال أبو الرب وتم تلاوة تقرير مدقق الحسابات المحاسبون القانونيون العرب للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وتم مناقشة الميزانية والبيانات المالية الختامية المعدلة المنتهية في 2010/12/31 للمصادقة عليها وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في حدود القانون . عند تلاوة تقرير مدقق الحسابات السيد عبد الرؤوف الغلاييني المحاسبون القانونيون العرب تم إقرار التقرير مع تحفظ السادة صندوق التقاعد للمهندسين والتأمين الاجتماعي بواسطة المندوب المهندس محمد نوفل وتحفظ كذلك السيد عماد الحرازنة ممثلا عن شركة راما للاستثمار والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وعند مناقشة الميزانية الختامية المعدلة تم إقرارها بالإجماع باستثناء تحفظ المساهمين بالأصالة وبالوكالة السيد إسماعيل الشريف والمهندس كريم الساكت وتم رفع الجلسة حسب أحكام القانون .
- وتم المصادقة على محضر الاجتماع السابق.
- كلمة رئيس مجلس الإدارة :- حضرات المساهمين الافاضل، يسعدني وبالنيابة عن السادة اعضاء مجلس الادارة واسرة العاملين في الشركة ان ارحب بكم و اعرب لكم عن اعتزازي بثقتكم الغالية "مساهمين" في رأسمال هذه الشركة العريقة التي كانت قد احتلت مراكز متقدمة بين الشركات الصناعية في المملكة بصفة عامة وشركات الصحافة بصفة خاصة. الا ان السنوات العجاف القليلة الماضية كانت اكثر من قاسية. ربما لايخفى على احد منكم الصعوبات التي واجهت المجلس الحالي منذ تسلمه لإدارة الشركة بتاريخ 2011/11/1 وتحديداً لجهه تآكل راس المال العامل بفعل التراكمات السلبية لعدة سنوات سابقة وارتفاعها الى اعلي درجات التعثر واثرها على الكفاءة ومن ثم الملاءة المالية للشركة لتخلص الى شحا للسيوله المالية التي تمكن الشركة من القيام بالتزاماتها، اضافة الى عدم وجود انظمة مالية أو إدارية او أنظمة عطاءات فعالة ومواكبة للتشريعات والمعايير النافذه.....الخ وعليه كان ترتيب البيت الداخلي للشركة أولوية خاصة للانطلاق فوضعت انظمة إدارية ومالية ومحاسبية حديثة للشركة محاولين تأكيد ريادتها من جديد للعمل الاعلامي والصحفي بالرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الشركة ولا يزال يمر بها العالم العربي اجمع . ومن جهة اخرى شهد عام 2011 تزايد الحراكات العربية (الربيع العربي) وانعكاساتها على جميع المؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها ايضا على كثير من القطاعات وخاصة القطاعات الاقتصادية ، حيث نتجت هذه الازمه عن الانعكاسات الكبيرة على الاستقرار المالي والمادي بالإضافة الى الاثار السلبية العميقة ليس على الاقتصاد الوطني فحسب وانما على اكبر اقتصاديات دول المنطقة كما شهد هذا العام تراجعا كبيرا لأسعار الاسهم في سوق عمان المالي. يسعدني و اعضاء المجلس الكرام ان نضع بين ايديكم التقرير السنوي السادس والعشرين عن اداء الشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 اضافة الى البيانات المالية عن العام وخطط الشركة وتطلعاتها

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

المستقبلية للعام 2012.وتبين البيانات المالية ان الشركة قد انخفضت ايراداتها التشغيلية الى قرابة (12,076) مليون دينار وبانخفاض قدره (2,414) مليون دينار عن ايرادات عام 2010 مما ادى الى تحقيق خسائر جسيمة، ويعود انخفاض الايرادات بهذه القيمة بسبب شبه التوقف في طباعة صحف في سوريا والتوقف التام بطباعة الصحف المصرية والذي تكبدت الشركة نتيجته انخفاض الايرادات بما يقارب (1.5) مليون دينار، ونتيجة لذلك تبين البيانات المالية أن الشركة منيت بخسائر شاملة فادحة قدرها (2826) الف دينار قبل المخصصات نتيجة للأوضاع العامة في الشركة ، والظروف الاقتصادية والتي ادت الى زيادة الديون المتعثرة خلال العامين الماضيين والتي تقدر بحوالي (2) مليون دينار واتخاذ قرارات بثلاث زيادات للموظفين منها اثنتان ببداية العام والثالثة في الربع الاخير منه بلغت اجمالي التكلفة الفعلية لهذه الزيادات الى (500) الف دينار، بالإضافة الى ارتفاع أسعار الورق عالميا ومعظم المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى خلال العام وعليه فقد ارتفعت تكاليف الايرادات بمبلغ (855) ألف دينار عن العام الماضي ولتصبح (12,512) مليون دينار. كما انخفض إجمالي موجودات الشركة بمبلغ وقدره (734) ألف دينار لتصبح (18,761) مليون دينار. في ضوء هذه النتائج والامكانيات المتاحة فسوف تكون للشركة خططا واستراتيجيات طموحة مستقبلية لتطوير الاداء في مختلف اقسام الشركة وخاصة الانتاجية منها. أود ان انتهز هذه الفرصة وبالنيابة عن مجلس الادارة لاسجل شكري وتقديري العميقين الى الحكومة الرشيدة ومؤسساتها الرسمية، واخص بالشكر دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الاوراق المالية وبورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية لما تلقاه الشركة من تلك الجهات من تعاون، ولا بد في هذا المجال ان اوجه شكري وتقديري ايضا للمساهمين الذين منحونا ثقتهم، ونحن بالتالي نقدر لهم هذه الثقة ونعدهم دوما بالمزيد من المثابرة للوصول الى مركز مالي متين يتزايد قوة واداءً آملين من كل منهم مؤازرة المجلس في المطالبة بتحصيل حقوق الشركة التي هي حقوق جميع مساهميها.ولا يفوتني هنا إلا ان اقدر جهود زملائي اعضاء مجلس الادارة على ما بذلوه من جهود مهنية عالية في سبيل تحقيق هذه النتائج التي تبعث في النفس الاعتزاز والفخر، وكل الشكر والتقدير لاسرة موظفي وعمال الشركة في مختلف مواقع عملهم على ما بذلوه من تفان واخلاص.وفقنا الله لخدمة هذه الشركة لمزيد من تقدمها وازدهارها كصرح اعلامي متميز وبما يخدم بلدنا العزيز واقتصادنا الوطني في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة والرؤية الواضحة لحضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين راعي بناء الدولة الاردنية العصرية الحديثة ، حفظه الله ورعاه .

- وقام السيد حاتم القواسمي – مدقق الحسابات بتلاوة تقرير الحسابات المستقل.وبعد ذلك فتح باب الحوار مع اعضاء الهيئة العامه حيث تحدث المهندس عزمي زوريا: تم بناء تقرير مدقق الحسابات_القواسمي- على أساس انه لم يستطيع الحصول على أدلة تدقيق كافية، مما يجعلنا نتساءل أين الإدارة أو لماذا لم تستطع إقناعه ويهمنا نحن أن يصل مكتب التدقيق مع الإدارة إلى نتائج صحيحة لبناء ميزانية متينة لعام 2011، السؤال الثاني: الخسارة الفادحة التي وصلت إلى 72% من رأس المال وهذا يضعنا بوضع تصفية اختيارية ما لم نجد وسيلة أخرى ما رأيكم بهذا الموضوع ؟ وبالرجوع للميزانية وجدنا الإيرادات هبطت 2.5 مليون والتكلفة لم تنقص بل زادت والمصاريف الإدارية لا تزال عالية جدا ، ثلاثة أمور واضحة هي (هبوط الإعلانات وهبوط نشاط المطابع وهبوط الاشتراكات) هذا لا يمكن إلا أن يكون عن تقصير إداري، وأنا لا احمل الإدارة الجديدة الكثير ، وان هذه الإيرادات يلزمها نشاط إداري كبير. اجاب مدقق الحسابات المستقل: نحن حصلنا على البيانات المالية فيما يخص 2011 ولكن الأرصدة الافتتاحية 2011/1/1 لم نحصل على أدلة إثبات كافية ومن واجبي المهني أن اوضح ذلك. ثم تحدث رئيس الجلسة قائلا: ان الشركة تمر في أزمة مالية خانقة من عام 2010 ولدينا مشاكل مثل التسهيلات البنكية والوضع الاقتصادي العام في البلد ونحن نعمل على حل المشاكل لبقاء الشركة ولدينا رؤى إستراتيجية. ولدينا ثقة عالية في أعضاء مجلس الإدارة، وان شاء الله هذه الخطوات ستساهم في تخفيض الإنفاق والعجز خلال السنة القادمة والله اعلم.

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

- ثمن تحدث المساهم الدكتور سمير قطامي: في الاجتماع السابق قد بشرنا رئيس المجلس بأن الأيام القادمة ستحسم بعض الأمور المالية والإدارية ، هل حسمت كثيرا من الأمور الخافية خاصة بعد الإتلاف المتعمد للبيانات المالية والإدارية لا ادري إلى أي حد تحققت. وأؤيد كلام المهندس عزمي زوربا حول تراجع المبيعات والإعلانات وزيادة التكاليف وزيادة الرواتب وأضيف إلى ذلك زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بشكل خيالي. كما تساءل عن مدى صحة نسب توزيع الصحيفه وحصتها من الاعلان وعن التعثر في سداد الذمم المدينة والتي من الممكن ان تغطي الخسائر في حال تحصيلها. وتساءل عن المقصود بالتأجير التمويلي لاصول الشركة وعن امكانية الاستفادة من الاحتياطيات، وماهية الموجودات الضريبية ، وطالب بالهيكلة الادارية والمالية وتساءل عن سبب التفاوت في المكافات والتنقلات التي تم صرفها لاعضاء مجلس الادارة ، وطلب ايضاحات عن انخفاض الايرادات وزيادة المصاريف. كما علق على عدم اجتماع لجنة التدقيق.
- اجاب رئيس الجلسة أنا اتفق معك في كل ما تكلمت عنه ، بالنسبة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة في حالة الربح فهو أمر مقبول أما في حالة الخسارة فهو غير مقبول، واحد أعضاء مجلس الإدارة تقدم بإعادة المبلغ ونحن سنستعيد بقرار مجلس إدارة كل المبالغ التي صرفت كمكافآت، أما نسبة توزيع جريدة الدستور حسب احدث الدراسات لمجموع قراء الصحف الورقية في الأردن يصل إلى 18% من الشعب الأردني مقروئية الدستور تصل إلى 53% من إل 18% هذا العام من 1/1 - 3/31 زادت المبيعات بنسبة 10% وحجم المرتجع تراجع من 53% إلى 47% وهو أمر ايجابي، فيما يتعلق في الاستراتيجيات لا بد من وجود استراتيجيات قوية وجارحة وقاسية لكي نحل المشكلة وكله سليم مبني على أرقام وهي كلها صحيحة. والذي تكلمت عنه هو عبارة عن عملية تراكمية لم تأتي بيوم وليلة ونحن استلمنا إدارة المجلس من 2011/11/1 وهي عبارة عن 5 شهور أي في بداية الطريق وهذا يحتاج إلى إعطاء فرصة لمجلس الإدارة. وأجاب مدقق الحسابات المستقل: بالنسبة لسؤال الدكتور سمير حول الموجودات أو الإيرادات الضريبية المؤجلة حسب المعيار الدولي رقم 12 إذا حققت الشركة خسائر وهذه الخسائر كان من الممكن الاستفادة منها ضريبيا في السنوات القادمة في حالة الربح لن ادفع ضريبة على الربح لأنه عندي خسارة سأستفيد منها وينتج عن هذا التوقع في الربح للاستفادة من هذه الخسارة ينتج أصل ضريبي مؤجل ورد في الميزانية في صفحة 48 (وفر ضريبي).
- المساهم بدر بينو قام بتلاوة بيان موقع باسمه وباسم كل من السادة المساهمين (خالد حسن عبدالرحمن احمد ، اسماعيل كامل الشريف ، محمد باسم نمر ، سمعان توفيق البوري، رياض البرادعي ، سمير النمري ، كريم الساكت ، غازي الجرف) حيث افاد :- بعد الاطلاع على نتائج أعمال الشركة للعام 2011 كما وردت في التقرير السنوي وتحقيق الشركة خسائر إجمالية بلغت 2.8 مليون دينار، والأغرب في ذلك ولأول مرة في تاريخ الشركة تحقيق خسائر تشغيلية بلغت (435) ألف دينار، مقابل أرباح تشغيلية للعام 2010 بلغت 2.8 مليون دينار، وقد عزا رئيس مجلس الإدارة هذه الخسائر للأسباب التالية:

1- توقف طباعة صحف خارجية (سوريا، مصر)،ارتفاع الديون المتعثرة خلال العام الماضي،زيادة رواتب موظفي الشركة،ارتفاع أسعار ورق الصحف ومعظم المواد الخام عالميا.

وبعد الاطلاع على أرقام الميزانية العمومية للعام الماضي تبين ما يلي:

أولا: إن الشركة حققت خسائر تشغيلية لأول مرة في تاريخها بلغت (435) ألف دينار يعود للأسباب الحقيقية أدناه، انخفاض إيراد الإعلان بمبلغ (1.6) مليون دينار أي بنسبة 33% عن العام 2010، انخفاض إيرادات الاشتراكات والمبيعات بمبلغ (279) ألف دينار، أي بنسبة 24%،ارتفاع المصاريف الصناعية بمبلغ مليون دينار،عدم السيطرة على المواد الخام (تحديدا ورق الصحف).

ثانيا: بالعودة لأعمال أقسام الشركة فقد أظهرت المؤشرات والأرقام التالية:

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

1- بلغ انخفاض إيراد المطابع التجارية بمقدار (450) ألف دينار، مما انعكس سلبيا على صافي أرباح المطابع التجارية بمبلغ (224) ألف دينار، وهذا الرقم لا يشكل تهديدا كبيرا على ربحية (خسائر) الشركة، وأن مساهمته في الخسارة الكلية للشركة بنسبة 8%. وفي هذا السياق فإن الأسعار العالمية لأسعار الورق والمواد الأولية من أحبار وغيرها تشير إلى استقرار نسبي خلال العام 2011 بالمقارنة مع العام 2010.

2- إن الديون المتعثرة لا علاقة لها بالخسائر التشغيلية، واقتصر أثرها على زيادة تكاليف الأموال (خدمة الديون) التي ارتفعت حسب الميزانية بحوالي 100 ألف دينار، والسبب في ذلك زيادة الإقتراض من البنوك المحلية.

3- ورد في التقرير السنوي أن هناك تحسنا في موقع الدستور الالكتروني من حيث عدد الزوار للموقع، إلا إن الأمور تشير الى عكس ذلك تماما، وحتى إعداد الكتاب وانعقاد هذا الاجتماع للمساهمين فإن موقع الدستور الالكتروني اظهر تراجعا كبيرا، واحتل الموقع رقم (47) حسب تصنيفات (الكسا) للمواقع الأكثر زيارة، وكان موقع الدستور في المرتبة (20) في بداية العام الماضي.

4- ورد في الصفحة رقم (28) من التقرير أن الدستور حافظت على وضعها التنافسي حسب آخر دراسات السوق، وهذا أمر غير واقعي وغير صحيح، وأن الدراسة التي استند إليها التقرير هي دراسة للعام 2009، وإذا كان ما ورد صحيح، لماذا انخفضت إيرادات صحيفة الدستور ونتائجها التشغيلية بخاصة إيراد الإعلان بنسبة 33% تقريبا، وانخفاض مبيعات الصحف بنسبة 24%.

وهنا على سبيل المثال ومن واقع التقرير السنوي للزميلة الرأي فقد انخفض إيراد الإعلان 7.7%، والمبيعات بنسبة 12%.

هنا نؤكد أن الخسائر الجسيمة التي منيت بها الدستور تعود أسبابها إلى فشل إداري عام في الشركة، وان المؤشرات الأولية تنحى إلى تحقيق الشركة نتائج غير مباشرة في الربع الأول من العام الحالي 2012.

ثالثا: ورد في الصفحة رقم 42 من التقرير حيث يوصي مجلس الإدارة بما يلي:

1- يطرح البند (6) إعادة الهيكلة الإدارية لموظفي الشركة.

2- يطرح البند (7) إعادة الهيكلة المالية ببيع بعض أصول الشركة وإعادة شرائها من خلال التأجير التمويلي.

إن هذه التوصيات تهدد سلامة الشركة والمحافظة على كادرها الوظيفي أولا، ويهدد موجوداتها في ضوء الخسائر والديون المتراكمة دون معالجة فعالة والتعامل معها، وبهذا الصدد نقترح الإجراءات التالية لحماية الدستور من موارد بشرية و موجودات مادية ومعنوية وهي:

1- إيقاف المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة، تنازل الإدارة العليا من الإدارة والتحرير عن 25% من الرواتب وتقليص المزايا، واقتصار الوظائف على مدير عام ورئيس تحرير مسؤول، وإلغاء وظائف المستشارين ونوابهم ومساعديهم، تجميد راتبي (14،15) لمدة سنتين بعد موافقة موظفي الشركة دون الإخلال بحقوقهم التقاعدية، وفي حال تعذر تطبيق ذلك تعتمد إعادة هيكلة مدروسة من قبل جهة استشارية يشارك فيها مساهمين وموظفين بحيث تتم الهيكلة بعيد عن الشخصية،أما بالنسبة للبند (7) من توصيات مجلس الإدارة بإعادة الهيكلة المالية من خلال بيع بعض أصول الشركة وإعادة شرائها وفق التأجير التمويلي، فإن هذا يهدد حقوق المساهمين في ظل الإخفاق الإداري المبين،ولسلامة مثل هذا الاقتراح المطلوب أن تعود الشركة إلى تحقيق أرباح تشغيلية أولا، ومن ثم يتم الطلب من البنوك الدائنة إعادة جدولة الديون بأسعار خصم معينة يتم التفاوض بشأنها.

وأضاف إن الاختلال الكبير الذي وقع فيه مجلس الإدارة يكمن في إدارة الظهر للحاكمية الرشيدة والتجاوز عليها وتمثل ذلك بشكل واضح في ممارسات رئيس مجلس الإدارة الذي استحوذ على مهام الإدارة التنفيذية في أدق تفاصيلها حتى وصلت التحرير، علما بان الرئيس أكاديمي لا علاقة له

ص.ب : ٥٩١ عمان ١١١١٨ الاردن - شارع الملكة رانيا العبد الله - هاتف : ٥٦٠٨٠٠٠ (٩٦٢٦+) - فاكس : ٥٦٦٧١٧٠

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY

2- بصناعة الصحافة والإدارة لهذه المهنة بتفاصيلها الدقيقة، ولمعالجة الأوضاع المتردية التي وصلت إليها الشركة نطالب بما يلي:

1- إعادة انتخاب مجلس إدارة جديدة يعكس حقيقة المساهمين بحيث يضم المجلس احد صغار المساهمين من أصحاب الخبرة، بعيدا عن الاستحواذ والسيطرة، والالتزام بالحاكمية الرشيدة في الشركات والمؤسسات، واحترام الفصل بين الملكية والإدارة.

2- إن إعادة الالق لصحيفة الدستور أقدم الصحف اليومية في المملكة يتطلب إعادة النظر في سياسة رئاسة وإدارة التحرير للصحيفة، علما بأن الدستور لديها تجربة كبيرة وإرثا نعتز به ونحرص على تمتينه.

3- نطالب كمساهمين بتشكيل لجنة من مساهمي الشركة للنظر فيما يسمى بالفساد الإداري والمالي في الشركة بعيدا عن إطلاق الاتهامات جزافا وإصدار أحكام مسبقة على أي كان، وهنا نجدد القول لا مكان لفاسد بيننا، والقانون يطال الجميع دون إجحاف، مرة أخرى إننا إذ نحمل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة هذا الفشل الذريع فإننا نحتفظ بحقوقنا القانونية كاملة بما يحمي مصالح مساهمي الشركة.

- المدير المالي: توضيح لبند الإيرادات المقبوضة أو المدفوعة مقدما هذا يعني سأقوم برفع الإيرادات بالمبلغ المفترض قبضه بما يقارب 440،921 دينار سجلت بالكامل ، مما يعني أن العملية اصبحت مضاعفة أي أخذت تعديلات السنوات السابقة مبلغ (441) ألف مضافا إليها ما تم احتسابه في نهاية عام 2011 مبلغ (347) ألف دينار كإيرادات مقدما تخص الإعلانات مما يعني أن انخفاض إيراد الإعلان 1،686،000 دينار هذا الرقم غير دقيق كرقم مجرد نتكلم عن جزء يخص سنوات سابقة والجزء الآخر يخص نفس السنة يوجد انخفاض بإيراد الإعلان وهو شيء متعارف عليه عالميا (انه يوجد انخفاض في موازنات الإعلان المخصصة للترويج وخصوصا في الصحف الورقية) مما يعني انه يوجد تضخيم ، أما ما يخص بند الاشتراكات كذلك في نهاية العام 2009 كان هناك إيرادات مقدما فعند توقيع عقد أي اشتراك في الصحيفة يتم لسنة كاملة يعني جزء يخص عام 2012 والآخر عام 2013 إذا كان الاشتراك من 2012/5/1 مما يترتب عليه مبلغ تقريبا 110 ألف دينار مما يعني أن انخفاض إيراد الاشتراكات هو فقط بسبب تعديل الآلية المتبعة في التسجيل ، والبند الذي يتعلق في صحف سوريا فإن الانخفاض هو 1،390،000 دينار وهذا الانخفاض يعني انخفاض في الإيرادات وبالتالي أدى إلى انخفاض في السيولة لأنه كانت طباعة صحف سوريا في السنوات السابقة كانت تدفع مقدما ونقدا ومما اثر على التدفقات النقدية للشركة وأثرت على مجمل الربح حيث تم تعويض جزء منها بطباعة كتب العراق لتخفيف الانخفاض ولكن الربحية ستكون مختلفة بين الكتب وطباعة الصحف، أما الانعكاس الآخر بسبب عجز السيولة أدى إلى الاستدانة من البنوك مما ترتب عليه فوائد إضافية ونحن نتكلم عن 128 ألف دينار زيادة بنسبة 31% وهذه الزيادة تشكل 4% من إجمالي الخسارة ، بالنسبة لارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية والمصاريف الصناعية لوجود ثلاث زيادات على الرواتب فحدثت الخيمة الصحفية وبناءا على وعد الإدارة السابقة اضطرت الإدارة الحالية على علاوة مهنة للصحفيين بحدود 500 ألف دينار وهو عبارة عن عبئ إضافي على الشركة التي لا تربح وأنا دخلت على سنة 2012 بنقص إضافي ، بالنسبة للديون المتعثرة نتكلم عن 2 مليون دينار لعامي 2010 و2011 عام 2011 لوحدها كان هناك مبلغ 403 ألف دينار أخذت كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها وهي محولة للمحامي المركز الوطني للقانون حتى نتمكن بأقصى حد استرجاع اكبر قدر ممكن منها ولكن عند وجود تعثر أو إفلاس لدى احد المدينين فهذا سيشكل عبئ إضافي على الشركة ، النقطة الأخيرة التي أشار إليها الدكتور سمير وبدر بينو عن موضوع المكافآت وهي عبارة مكافآت صرفت عن العام 2010 وأقرت لبعض أعضاء مجلس الإدارة في العام

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

- 2011 وهي تخص أل 2010 ، كان لدينا مجلس إدارة مؤقتة اقر لها عطوفة مراقب الشركات اتعاب ونحن نتكلم عن (ثلاثة مدققين رئيسيين) كلجنة رقابة اضافت جزء من الزيادة الموجودة في الأتعاب المهنية ، أما مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تزامن إن بعض أعضاء اللجنة المؤقتة هم أعضاء في المجلس الحالي فتم صرف مكافات لهم ، اما فيما يتعلق ببدل التنقلات جرت العادة في الشركة منذ سنوات سابقة وكأغلب الشركات المساهمة العامة بتخصيص بدل تنقلات بقيمة (350) ديناراً لكل عضو من اعضاء مجلس الإدارة ، بالنسبة للتفاوت فقد تعاقب علينا في الشركة الأردنية للصحافة والنشر خلال عام 2011 ثلاث مجالس إدارة الأول أنهى في 2011/7/25 والثاني وهي اللجنة المؤقته استمرت لغاية 2011/10/25 والمجلس الحالي ابتدأ من 2011/11/1 .
- مدقق الحسابات المستقل: إيضاح حول الإيرادات في صفحة (72) إيضاح رقم (19) خاصة بالنسبة لانخفاض الإيرادات ورد مبلغ تحت بند إيراد مقبوض مقدما بقيمة (446) ألف دينار لعام 2011 في عام 2010 قيمة (2200) دينار، بصناعة الإعلان يتم عمل عقود مع الصحف ويكون العقد سنوي وقد ينتهي العقد مثلا في 2011/4/30 وتأتي السنة المالية نهايتها في 2010/12/31 المفروض أل 4 شهور التالية في عام 2011 سواء قبضت أو لم تقبض المفروض ألا تعتبر كإيراد في عام 2010 الذي تبين لنا إن هناك خطأ في المعالجة وبالتالي هذا مؤشر بأن هناك إيرادات دخلت في عام 2010 وهي لا تخص 2010 بل تخص عام 2011 حيث كان هناك تضخيم للإيراد وبالتالي بعام 2011 نحن طلبنا ألا يسجل مبلغ (446) ألف دينار إيراد فهذا المبلغ يخص كإيراد عام 2012 .
- جهاد الشرع: أشار الدكتور سمير إلى موضوع علاوة الإصدار والاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري والاحتياطي الخاص وما هي الإمكانية للاستفادة من هذه المبالغ لتسديد المديونية.
- مدقق الحسابات المستقل: بالنسبة لهذا السؤال فهو سؤال قانوني إداري وحسب قانون الشركات سأوضح بعض الأمور بالنسبة للاحتياطي الإجباري لا نستطيع إطفاء خسائر فيه أو رسملته ولا نستطيع توزيعه أما الاحتياطي الاختياري تستطيع الهيئة العامة في اجتماع غير عادي أن تقرر توزيعه أو إطفاء خسائر فيه حسب قرار الهيئة العامة، أما بالنسبة لعلاوة الإصدار فنترك الجواب لمندوب مراقب الشركات في معالجة علاوة الإصدار. وطبعا التوزيع يتم في حال توفر السيولة.
- جهاد الشرع: يبدو لي أن سؤال الدكتور سمير حول المبالغ هل هي موجودة في البنوك كأرصدة ويمكن الاستفادة منها لتسديد المديونية أو تسييلها.
- مدقق الحسابات المستقل: المحاسبة عبارة عن طرفين مدين ودائن هذا الاحتياطي (إجباري ، اختياري، علاوة إصدار) هو موجود ضمن الموجودات يعني مثلا ان مبلغ 1،200،000 دينار فهذا المبلغ غير موجود في البنوك وإنما هي حقوق ملكية يقابلها موجودات وبالتالي لا نستطيع أن نقول أن الاحتياطي الإجباري موجود في البنك أو ضمن البضاعة كحساب تستطيع أن تتخذ به الإجراء القانوني والمهم أن صافي موجودات الشركة 7،400،000 دينار وهي الأصول بعد طرح التزامات الشركة.
- محمد نوفل (ممثل نقابة المهندسين): في الجلسة السابقة اقسم الرئيس ان هناك إجراءات للتحويل إلى المدعي العام ولغاية الان لم يحدث شيء، هل تم إرسال كتاب لجمعية مدققي الحسابات على الإجراء الذي قام به مدقق الحسابات السابق؟ والذي تحفظنا عليه وهو موضوع مهم جدا لنا كهيئة عامة، هل تم اعادة المكافآت التي تم صرفها لأعضاء مجالس الإدارة والإدارة العليا عن أعمال عام 2010 والتي تم إيهامنا بأن الشركة قد حققت أرباح واتضح انه لا يوجد أرباح، ونرجو الجواب عن هذا الموضوع، بالنسبة للمدير العام من ثلاث اجتماعات للهيئة العامة لسنة واحدة لم يحضر وهو أمر خطير حيث انه عضو مجلس إدارة والمدير يضطر للاجابه عن كافة الأسئلة المطروحة فهل تم تكليف المدير المالي بإدارة هذه الشركة وان هذه المشاكل لا يستطيع المدير العام أن يحضر فيها وهو يقبض (76) ألف دينار من أموال المساهمين سنويا ولا يوجد لديه ساعة لحضور الاجتماع حتى لو تم التماس العذر له مرة أو مرتين.
- الرئيس: - موضوع المكافآت تم دراسته في مجلس الإدارة ويوجد قرار فيه حيث قام الأخ محمد التل بإرجاع مبلغ المكافأة (7000) دينار ونحن ننتظر باقي الإخوان بإرجاع المبالغ أو سنضطر للتعامل معهم

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

- بالطريقة القانونية، - بالنسبة لموضوع الفساد تم تكليف (KPMG) بدراسة السنوات 2008 و 2009 و 2010 ووعدونا خلال 15 يوم أن يعطونا بيانات مالية مدققة لنرى أن كان بها شبهة فساد أم لا وبالتالي سنتخذ الإجراءات وسأكون عند قسمي ، بالنسبة للمدير العام المرة الأولى اعتذر بحجة والثانية عن طريق رسالة ولا استطيع أن أتكلم نيابة عنه كونه غائب ولكل حادث حديث.
- يوسف السيوف: ملاحظتي انه خلال الأربع سنوات السابقة لم يتم توزيع أرباح فلكل موظف (بقرار سابق من الإدارة) يستطيع أن يضع إعلان في الصحيفة (اثنين نعي ، واحد تهنئة) فلماذا أنا كمساهم لا يكون لي اشتراك منزلي مجاني أو إعلانات مجانية.
- الرئيس: المبدأ موجود وسنتعاون معكم بهذا الموضوع.
- محمد سبيتان (ممثل صندوق بنك الإسكان): تم طرح موضوع استغلال علاوة الإصدار والاحتياطي الخاص في إطفاء الخسائر ولم يتم الإجابة عن هذا الموضوع، فالقانون يسمح بإطفاء هذه الخسائر والتوجه لدينا العمل على تنظيف الشركة وإعادة هيكلتها ماليا وإداريا فأريد معرفة ما مدى إمكانية استغلال علاوة الإصدار بإطفاء الخسائر لكي تصبح الأمور المالية والمركز المالي جيد وننطلق انطلاقة جديدة وهذا لا يؤثر على حقوق المساهمين لأنه بالأصل لدينا خسائر ، سألنا عن الديون المشكوك في تحصيلها وعن آلية تحصيل الذمم المدينة وتم الإفصاح على أن هذه الديون التي تم تسجيلها في لجنة التدقيق التي عينت إنها لا يوجد مخصص حيث أنه يوجد ذمم لا يوجد لها تاريخ ولا متى تم تسجيلها في حسابات الشركة و لعملية تحصيلها يستدعي الأمر وضع نظام جديد يحكم هذه الآلية لعملية تسجيلها وتحصيلها بشكل صحيح حيث ذكر في تقرير المدقق القواسمي أن الشركة تمسك سجلات نظامية محاسبية حسب الأصول .
- مدقق الحسابات المستقل: بالنسبة للاحتياطيات وإمكانية إطفاء الخسائر فيها بداية أوضح من ناحية قانون الشركات أن عملية الإطفاء لا تؤثر على صافي حقوق المساهمين هي ستبقى كما هي بل هي إعادة تبويب فان ألغينا الخسارة سنلغي علاوة الإصدار، ولا يتم هذا إلا عن طريق قرار من الهيئة العامة باجتماع غير عادي لإطفاء الخسائر وأثره تجميلي على حقوق المساهمين.
- الرئيس: لم يتم طرح هذا البند وسيتم طرحه على مجلس الإدارة لدراسته.
- جهاد الشرع: المطلوب حل جذري للخسائر الموجودة وليس حل تجميلي، فهناك من يعتقد بأنه يوجد 4.5 مليون في البنك وهناك 1،250،000 دينار في البنك فهي عبارة عن قيود محاسبية فإذا تم اخذ قرار عن طريق اجتماع هيئة عامة غير عادي فهذا لن يغير من واقع الشركة بشيء.
- إسماعيل الشريف: لو كان تجميلي فهل له انعكاس على سعر السهم.
- مدقق الحسابات المستقل: القيمة الدفترية للسهم لن تتغير(القيمة الدفترية هي مجموع حقوق المساهمين على عدد الأسهم) ومحاسبيا لا يوجد لدينا شيء معنوي.
- جهاد الشرع: فيما يتعلق في الناحية المعنوية إنا لا اعتقد أن أي مساهم رئيسي عنده الدراية لمعرفة القيمة الحقيقية لهذا السهم فقط المضاربين بالبورصة هم الذين من الممكن أن يغرروا الناس بالبورصة، فجواب مدقق الحسابات هو جواب علمي وقانوني في نفس الوقت.
- المدير المالي: فيما يخص مخصص الديون المشكوك فيها يوجد تعمير (Aging) لدى الشركة ونحن أخذنا لهذه السنة قيمة (403) الف دينار بناءا على الدراسة التي بيننا وبين المدقق الخارجي.
- مدقق الحسابات المستقل: نحن من خلال جهاز التدقيق طلبنا إعداد كشوف التعمير Aging وطلبنا مخصص بحدود (400) ألف دينار مخصص تدني في قيمة الذمم المدينة يعني انه لدينا شكوك بان هناك مبلغ لن يتحصل بهذه القيمة ومجلس الإدارة وافق على ذلك.
- الرئيس: طلب المصادقة على – البيانات المالية
- محمد باسم نمر: ما هي نتائج الربع الأول لعام 2012.
- المدير المالي: اليوم فقط تم انتخاب مكتب تدقيق الحسابات ويستحيل إخراج نتائج الربع الأول.

الدستور
AD-Dustour
يومية سياسية
ARABIC DAILY
الرقم :
التاريخ :

- إسماعيل الشريف: نتائج أولية داخلية.
- المدير المالي: مثلها مثل أي سنة سابقة أكيد ستكون خسارة. ولا استطيع تقديم ميزانية لهيئة الأوراق المالية ميزانية شخصية غير معتمدة من قبل مدقق الحسابات.
- وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على :-
- تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة لعام 2011 والخطة المستقبلية لعام 2012.
- الموافقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية لعام 2011.
- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.
- انتخاب مدقق الحسابات شركة القواسمي وشركاه (KPMG) للعام القادم 2012 بالتزكية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد إتعابهم .
- وفي النهاية شكر معالي رئيس مجلس الادارة الدكتور أمين المشاقبة جميع من حضر هذا الاجتماع واعدا ببذل المزيد من الجهد لتحقيق أفضل النتائج المالية والصحفية معاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الجلسة	مراقب عام الشركات	كاتب الجلسه
رئيس مجلس الادارة		
الدكتور امين المشاقبة	معن الشناق	محمد امين جراح